

مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة

The extent of the response of the audit offices in preparing report of the accounts of the economic institution accounting to the international auditing Standard 700, preparing the forming an opinion and audit report of the financial statements - a study of a sample of professionals in Algiers

الربيع بوغريوة

مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري

جامعة بومرداس - الجزائر

[r.bouarioua@univ-boumerdes.dz](mailto:r.bouarioua@univ-boumerdes.dz)

تاريخ النشر: 2023/06/07

محمد باسين بن دغي\*

مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل الحركة الاقتصادية

الدولية، جامعة بومرداس - الجزائر

[y.bendeghi@univ-boumerdes.dz](mailto:y.bendeghi@univ-boumerdes.dz)

تاريخ القبول للنشر: 2023/05/05

تاريخ الاستلام: 2023/03/29

## ملخص

يعتبر تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية الصادر من طرف مكاتب المراجعة من أهم النقاط الختامية للإدلاء بالرأي المحايد والملخص لعدة إجراءات تنظيمية وتحليلية مفادها بلورة الصورة الصادقة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، وإعطاء ضمانات كافية سواء كان ذلك بالنسبة للملاك الدائمين والمستثمرين عن طريق الإكتتاب أو بالنسبة الأخرى للمتعاملين الاقتصاديين الخارجيين بما في ذلك مؤسسات الدولة- الزبائن، الموردون.

لدى وجب على الباحثان تقديم خصائص وإجراءات إعداد وكتابة تقرير مراجعة الحسابات حسب ما يتضمنه معيارمراجعة الدولي رقم 700 تكوين رأي وإعداد تقريرمراجعة البيانات المالية، في شكل دراسة حالة على عينة من المهنيين والاكاديميين في الجزائر العاصمة.

الكلمات المفتاحية: مكاتب المراجعة، البيانات المالية، المؤسسة الاقتصادية، معيار المراجعة الدولي 700، تقرير المراجعة المالية تصنيفات JEL: M42، M40.

## Abstract

The report of the audit of the account of the economic institutions used by the audit offices is considered one of the most important concluding points for expressing the neutral opinion and summarizing a number of organizational and defining pader procedures that crystallized the true picture of the financial position of the economic institution, and giving sufficient guarantees, whether in relation to permanent owners and investore through subscription, or in relation to other external economic dealers, including state institution customers and suppliers.

The researchers must present the characteristics and procedures for preparing and writing the audit report according to what is included in the International Standard on Auditing 700, forming an opinion and preparing the financial statements audit report, in the form of a case study on a sample of professionals and academics in Algiers.

**Keywords:** Acadit offices, financial statements, economic institution, ISA 700, Financial revien

**Jel Classification Codes:** M40 ،M42.

\* المؤلف المراسل.

## 1. مقدمة

الهدف من معيار المراجعة الدولي 700 تكوين الرأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية هو وضع ارشادات وملاحظات هامة وملخصة لجميع العمليات المحاسبية والتنظيمية المعمول بها من طرف إدارة المؤسسة الاقتصادية على شكل تقرير كتابي محرر من طرف مراجع مكتب المراجعة الذي يتضمن الرأي المحايد والصادق لمختلف العمليات المحاسبية المسجلة والطرق المحاسبية المتخذة لإعداد القوائم المالية دون المساس أو تعديل في بيانات المؤسسة الاقتصادية المسجلة في الدفاتر والمستندات، بحيث تقع المسؤولية القانونية لتعديل القوائم المالية على عاتق محاسب إدارة المؤسسة، كما يمكن عن الأخذ بعين الاعتبار استشارة وأداء مكتب المراجعة والعمل بها في حالة الموافقة.

يتم عرض تقرير المراجعة في شكل تقرير كتابي يتكون من عدة نقاط مهمة تتمثل في عنوان التقرير الجهة التي يوجه إليها التقرير الفقرة التمهيدية أو الافتتاحية ومسؤولية اعداد القوائم المالية، مسؤولية مكتب المراجعة، فقرة الرأي، تاريخ التقرير وعنوان المدفق وأخيرا توقيع المدفق.

عند اعداد تقرير المراجعة يمكن مواجهة أربعة حالات ممكنة حيث كل حالة لها طريقة خاصة في كتابة تقرير المراجعة وهي: التقرير النظيف أو الإيجابي، التقرير بتحفظ، التقرير السلبي، وتقرير عدم إبداء الرأي.

ومن خلال هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية؟.

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح الفرضيات على شكل أسئلة فرعية:

— هل يمكن لمكاتب المراجعة التقيد بالإجراءات اللازمة لصياغة تقرير المراجعة المالية حسب ما نص عليه العيار المراجعة الدولي رقم 700؟.

— هل يمكن الإلتزام بمسؤوليات مكاتب المراجعة الخارجية عند صياغة التقرير ومسؤوليات الإدارة عند اعداد القوائم المالية؟.

### 1.1. أهمية الدراسة

الغرض من هذه الدراسة هو معرفة أهم النقاط والتدابير التي يتخذها المراجع الخارجي في عملية صياغة وكتابة تقرير المراجعة المالية إعتلدا على معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية ومدى تطبيق هذا المعيار في الجانب العملي لمختلف مكاتب المراجعة.

### 2.1. أهداف الدراسة

من بين أهم أهداف الدراسة يمكن ذكر منها ما يلي:

— التعريف بمعيار المراجعة الدولي 700.

— مدى التزام المراجع الخارجي بتوضيح ما إذا كانت القوائم المالية تم عرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

— مدى ثبات إدارة المؤسسة على اتباع المبادئ والقواعد المحاسبية المعمول بها.

— عرض أهم خطوات كتابة تقرير المراجعة المالية للمؤسسة الاقتصادية

— توضيح مختلف الآراء الممكنة لتقرير المراجعة حسب متطلبات معيار المراجعة الدولي 700.

## 3.1. منهجية الدراسة

تم اعتماد شقين أساسيين في تقسيم الدراسة الجانب النظري الأول هو التعريف بمضمون معيار المراجعة الدولي 700 مع الأخذ بعين الاعتبار في الجانب الثاني إلى التعريف بالقواعد والمبادئ والمحاسبية للتعرف عليها عند إعداد القوائم المالية. أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد دراسة إستبائية وزعت 65 استمارة على عدة مكاتب المراجعة الخاصة بالجزائر وعلى أساتذة جامعيين أكاديميين مختصين في المحاسبة والمراجعة المالية حيث تناولت الدراسة المحور الأول الذي يشمل أسئلة تنص على إمكانية مكاتب المراجعة بالالتزام بالإجراءات اللازمة لصياغة وكتابة تقرير المراجعة المالية حسب ما جاء به معيار المراجعة الدولي رقم 700، في حين تطرق المحور الثاني إلى أسئلة تنصب حول إمكانية إلتزام مكاتب المراجعة الخارجية بمسؤولياتها عند إعداد تقرير المراجعة وإلتزام إدارة المؤسسة بمسؤوليتها عند إعداد القوائم المالية .

## 2. الإطار النظري لمعيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية

إن الغرض من معيار المراجعة الدولي 700 هو توفير الإرشادات بشأن تقرير المراجع الخارجي الصادر نتيجة لمراجعة مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الغرض العام التي أعدت حسب المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليه. (جمعة، 2000، صفحة 15)

ويتناول هذا المعيار أيضا مسؤولية المراجع الخارجي بتكوين رأي حول البيانات المالية المقدمة من طرف إدارة المؤسسة الاقتصادية دون التدخل في التسيير أو تصحيح البيانات المالية بطريقة مباشرة، كما تناول أيضا هذا المعيار ضرورة تدوين النتائج المتوصل إليها في شكل تقرير كتابي يلتزم به المراجع الخارجي وتقديمه إلى مسؤولي الإدارة.

## 1.2. ما هية نقرير المراجعة المالية

حسب ما حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (CPA) معايير التقرير بأربعة معايير تحكم إعداد تعميم المراجعة، وتعتمد هذه المعايير على فرض العرض الصادق والعدل للقوائم المالية وهذا يعني إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها. ويمكن تلخيص إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في النقاط الأتية: (سرايا ، 2007، صفحة 297)

- إعداد القوائم المالية يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
  - العرض داخل هذه القوائم المالية صادق بدرجة مقبولة.
  - القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة مطبقة بطريقة سليمة.
  - الثبات في تطبيق المبادئ، المحاسبية المتعارف عليها.
  - يتم الاعتماد على مبدأ ثبات الطرف المحاسبية من أجل توفير شروط كتابة تقرير المراجعة وهي:
  - قابلية القوائم المالية للمقارنة للفترات المتتالية.
  - عدم تأثر القوائم المالية تأثرا جوهريا بالتغيرات في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى.
  - عدم إضطرار المراجع لتعديل تقرير المراجعة وأسس إعداده بسبب حدوث أي تغيرات في هذه المبادئ.
  - عدم إتاحة الفرصة للتلاعب في إستخدام وتطبيق بعض المبادئ والمحاسبة لإظهار نتيجة معينة.
- ولابد من الإفصاح الكافي والمناسب، والمقصود هنا:

## مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة

- الإفصاح المناسب وهو الإفصاح الصالح العام لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية.
  - الإفصاح الكافي والمناسب للقوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يجبر العميل على تعديل القوائم المالية لتعكس الإفصاح المناسب.
  - التحكم الجيد في كتابة محتوى تقرير المراجعة.
  - كما يعطي الإفصاح الكافي والسليم للقوائم المالية محتويات ظاهرة بشكل صريح وواضح كاملة وغير منقوصة ولا تحمل أكثر من معنى.
  - قد يكون في بعض الأحيان عدم الإفصاح مناسبا في حالة وجود تضارب المصالح وقد يترتب على هذا الإفصاح ضرر على المؤسسة أكبر من فائدها في الإفصاح.
- ### 2.2. أهمية تقرير المراجعة المالية

- يلعب تقرير المراجعة أهمية كبيرة لدى الأطراف المهتمة بمهنة المحاسبة والمالية لما يقدمه من تأكيدات وصدق القوائم المالية ويمكن تقديم هذا التقرير إلى أطراف خارجية تهتم بالمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية تذكر منها
- ❖ بالنسبة لمكتب المراجعة: يعتبر تقرير المراجعة مهم جدا بالنسبة لمكاتب المراجعة لأنه أداة توصيل لرأيه الفني على القوائم المالية والذي يشمل على الخصائص التالية: (الصبان، 2002، صفحة 382)
  - التقرير دليل أو مؤشر على إنجاز المراجع الخارجي المكلف بمراجعة القوائم المالية.
  - التقرير يوجه في المقام الأول إلى المساهمين وبذلك هو أداة لإشباع طلبهم على هذه الخدمة.
  - التقرير وسيلة توصيل رأي المراجع الخارجي لأصحاب القرار، وبمهمه أن يستفيد من ردة الفعل من الإدارة كآلية من آليات التغذية العكسية، يمكن أن يستفيد منها في تطوير التقرير إن أمكن.
  - نجاح إعداد التقرير يكون بتطبيق المعايير اللازمة والتي تؤثر إيجابا على جودة المراجعة الخارجية للقوائم المالية.
  - ❖ أما بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين: يمكن أيضا اعتبار تقرير المراجعة مهم بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين حيث نقدم بعض الأسباب الأهمية هي:
  - تحقيق قيمة مضافة من المعلومات حول وضعية المركز المالي وصدق البيانات المالية للمؤسسة.
  - رأي المراجع الخارجي بمثابة اعتماد وثقة يضعها في أيدي صناع القرار للمؤسسات الاستثمارية.
  - ❖ كذلك بالنسبة لإدارة المؤسسة: حيث تهتم إدارة المؤسسة والمسؤولين عن الحوكمة بتقرير المراجعة لعدة أسباب يمكن ذكرها فيما يلي: (الصبان، 2002، صفحة 283)
  - تقرير المراجعة مؤثر على مدى التزام المؤسسة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية.
  - يعبر تقرير المراجعة على المسؤولية القانونية للمؤسسة لإعدادها للقوائم المالية.
  - تأكيد تقرير المراجعة على صدق القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية وحكمها من التحريفات الجوهرية.

## 3.2. عناصر التقرير

نص المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 على أن المراجع الخارجي يجب أن يقوم بفحص وتقييم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من أدلة إثبات المراجعة التي تم الحصول عليها كأساس للتعبير عن الرأي في القوائم المالية ويجب أن يتضمن تقرير المراجعة عناصر مهمة يجب التطرق إليها نذكرها فيما يلي: (لطفى ، 2007 ، صفحة 673)

## 1.3.2. عنوان التقرير

يجب أن يحتوي تقرير المراجع على العنوان المناسب له، وذلك لتمييز تقرير المراجع عن التقارير الأخرى التي قد تصدر عن المراجعين الآخرين أو الصادرة عن إدارة المؤسسة. (بن دغي و شيخي، 2021، صفحة 137)

## 2.3.2. الجهة الموجه إليها التقرير

ينبغي أن يوجه تقرير مراجع الحسابات على الأقل إلى المستثمرين في المؤسسة محل المراجعة، إضافة إلى مجلس إدارة المؤسسة محل المراجعة، كما يمكن أن يوجه التقرير إلى أطراف آخر المؤسسات المالية. (قادري، 2016، صفحة 59)

## 3.3.2. الفقرة التمهيدية أو الافتتاحية

يجب أن تتوفر في الفقرة التمهيدية لتقرير المراجعة على عدة نقاط تسمح بإعطاء صورة شاملة على أهم الوسائل والقواعد المحاسبية المستعملة خلال عملية المراجعة نذكرها فيما يلي:

- تحديد المؤسسة التي خضعت قوائمها المالية للمراجعة. (بلال و شيخي، 2021، صفحة 544)
- تحديد القوائم المالية والعملاء الذين تم التطرق إليهم في عملية المراجعة المالية.
- توضيح السياسات المحاسبية التي اتخذت خلال إعداد القوائم المالية. (قادري، 2016، صفحة 60)

## 4.3.2. مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:

من الواجب أن يبين المراجع في رأيه أن الإدارة لها المسؤولية التامة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب ما تقيضه القواعد المحاسبية والقانونية لإعداد القوائم المالية والتي تتمثل في: (حسن، 2022، صفحة 3)

- تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الهامة.
- عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف.

## 5.3.2. مسؤولية المراجع الخارجي

كما يجب أيضا ذكر المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي في إيداء الرأي حول البيانات المالية حسب مضمون معايير المراجعة الدولية والمتطلبات الأخلاقية والمهنية ويمكن تحديدها فيما يلي: (شيخي و فقير، 2020، صفحة 380)

- المراجعة تضمن أداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية.
- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الخطأ أو الاحتيال واختبار نظام الرقابة الداخلية وانعكاسه على صدق وعدل البيانات المالية.
- توضيح ما إذا كانت أدلة الإثبات كافية ومناسبة لإيداء رأي المراجع.

### 6.3.2.6. فقرة الرأي

في هذا الجزء من التقرير يجب أن يتضمن رأي المراجع الخارجي حول القوائم المالية ما إذا كانت تعبر عن الصورة الصادقة للمركز المالي للمؤسسة محل المراجعة وحسب القواعد والمتطلبات المحاسبية والقانونية المعمول بها والمتعارف عليها. (عمري، 2021، صفحة 478)

### 7.3.2.7. تاريخ تقرير المراجع

يؤرخ التقرير بتاريخ انتهاء العمل الميداني، ويبين هذا التاريخ أن مراجع الحسابات قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ في القوائم المالية وتقرير المراجع. (حسن، 2022، صفحة 4)

### 8.3.2.8. عنوان المراجع

يجب أن يذكر في التقرير اسم المدينة أن الموقع الذي يمثل مكان وجود مكتب المراجعة الذي يتحمل المسؤولية على عملية المراجع. (حسن، 2022، صفحة 4)

### 9.3.2.9. توقيع المراجع

يجب أن يوقع التقرير باسم مكتب المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع أو بكليهما حسب ما هو مناسب.

### 4.2. أنواع التقارير

يعتبر رأي المراجع الخارجي هو المرحلة النهائية لنتائج مهمة المراجعة المالية والتي من خلالها يمكن الحصول على الأدلة الدامغة والمساعدة مع مراعاة الأحكام الشخصية والخبرة المهنية للمراجع الخارجي في إبداء الرأي التمهاني لعملية المراجعة، وقد حدد معيار المراجعة الدولي 700 أربعة أنواع من التقارير التي يمكن مواجهتها عند القيام بمهمة المراجعة. (CHIKHI & FEKIR, 2017)

### 1.4.2. التقرير النظيف

التقرير النظيف يعكس مدى القناعة المهنية لمراجع الحسابات حول القوائم المالية ومدى التزامها بالقواعد المحاسبية والقانونية المتعارف عليها.

### 2.4.2. التقرير التحفظي

هو عبارة عن تقرير يوضح مدى التزام القوائم المالية بالقواعد المحاسبية والقانونية مع ذكر بعض التحفظات الهامة ولكن ليست بالجوهرية.

### 3.4.2. التقرير السلبي

يعبر التقرير السلبي عن وجود مخالفات وأخطاء جوهرية في عرض القوائم المالية وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية والقانونية المعمول بها.

### 4.4.2. تقرير عدم إبداء الرأي

يكون تقرير عدم إبداء الرأي في حالة وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية وعدم احترام القواعد المحاسبية والقانونية وفقدان المراجع الخارجي الإستقلالية في مزاولة مهام المراجعة المالية.

## 3. الدراسة الميدانية

إعتماد على الاستثمارات الموزعة على مزاوي مهنة المحاسبة والمراجعة، تم الاعتماد على إجابات الإستبيان لمعرفة رأي المهنيين والأكاديميين حول مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الإقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية، حيث خصص المحور الأول حول الجانب التطبيقي لمعرفة مدى حرص المهنيين على تطبيق الإجراءات اللازمة لكتابة وصياغة تقرير المراجعة حسب ما نص عليه المعيار.

أما فيما يخص المحور الثاني من الجانب التطبيقي فقد خصص بمدى إلتزام المراجع الخارجي بمسؤولياته أثناء المهمة وعند كتابة التقرير ومدى إلتزام إدارة المؤسسة بمسؤوليتها عند اعداد القوائم المالية.

## 1.3. مجتمع وعينة الدراسة

من أجل الحصول على إجابة لإشكالية الدراسة ومعرفة مدى إستجابة مكاتب المراجعة على إعداد تقرير المراجعة للحسابات حسب المعيار الدولي للمراجعة 700، تم توزيع استمارات الإستبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين، حيث تم توزيع 65 استمارة أين تم استرجاع 47 منها، وبما أن الاستثمارات المسترجعة تفوق الحد الأدنى والذي يمثل 30 استمارة يمكن القول بأن الاستثمارات المسترجعة قابلة للدراسة.

## 2.3. محددات الدراسة

حددت الدراسة على بعض مكاتب مراجعي الحسابات للجزائر العاصمة لفترة ممتدة ما بين الفاتح من ديسمبر 2022 إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة.

## 1.2.3. أدوات الدراسة

تم الاعتماد على برنامج IBM SPSS 24 قصد تحليل النتائج المتحصل عليها من خلال الاستثمارات المسترجعة والمقبولة للتحليل البالغ عددها 47 استمارة.

فهذا البرنامج يساعد على حساب المتوسط الحسابي لمعرفة الرأي العام لإيجابيات أفراد العينة، والأهمية النسبية للإجابات المتحصل عليها لمعرفة أهمية الأسئلة المطروحة في هذه الدراسة، لمعرفة الإتجاه العام لأداء الأفراد ثم إعداد الاستبيان حسب مقياس لكارث سكيل الخماسي.

## الجدول (1): مقياس لكارث سكيل الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
الفئة	4.20,5	3.40,4.19	2.60,3.39	1.80,2.59	1,1.79

المصدر من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

## 2.2.3. اختبارات ثبات الإستبيان

بعد إسترجاع الاستثمارات المقبولة للتحليل تم تفرغ كل النتائج المتحصل عليها عن طريق البرنامج الإحصائي IBM SPSS24 بعد هذا يجب التأكد من ثبات الإستبيان المعد من طرف الباحثان ولهذا الغرض يتم استخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ، وبعد التطرق إلى ذلك بلغت نسبة مؤشر صدق الثبات الاستبيان بـ 79.2، هذا يدل على ثبات هذا المعامل، كما هو معلوم إذا كان

## مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة

معامل ثبات ألفا كرونباخ أكبر من 70 فهذا يدل على وجود ثبات الإستبيان وعدد الاستمارات القابلة للدراسة بحيث تفوق العدد الأدنى للدراسة وهو 30 استمارة.

### 3.3. دراسة خصائص عينة الدراسة

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى معرفة الفئة الغالبة في الإجابات المتحصل عليها فيما يخص الجنس المؤهل العلمي والوظيفة الخبرة المهنية.

#### 1.3.3. الجنس

من أجل معرفة الفئة الغالبة من أفراد العينة التي أجابت على الإستبيان نقوم بحساب مختلف التكرارات والنسب الخاصة بالجنس وهذا بإستخدام البرنامج الإحصائي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (2): إجابات العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
ذكر	33	72.3	72.3
أنثى	14	27.7	100

المصدر من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج المتحصل عليها من البرنامج الإحصائي SPSS والظاهر في الجدول أعلاه، فإن الفئة الغالبة نسبيا التي قامت بالإجابة على الاستبيان حسب العينة المدروسة للذكور حيث أجاب 33 ذكر من أصل 47 إجابة بنسبة 72.3% أما عدد إجابات الإناث قدر بـ 14 إجابة من أصل عدد الإجابات الكلية بنسبة قدرت بـ 27.7%

#### 2.3.3. المؤهل العلمي

تم التطرق إلى دراسة عنصر المؤهل العلمي لمعرفة الفئة الغالبة بعد حساب كل من عدد ونسبة هذا العنصر بما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3): إجابات العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العملي	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
ماجستير	01	02.2	02.2
دكتوراه	16	34	36.2
ليسانس	30	63.8	100
المجموع	47	100	

المصدر من إعداد لباحثان بالإعتماد على مخرجات برامج SPSS

من خلال النتائج المتحصل عليها والظاهرة في الجدول أعلاه تبين أن الفئة الغالبة تعود لأصحاب شهادة ليسانس، حيث بلغ عددهم 30 شخص من أصل 47 فردا أي بنسبة 63.8%، وهذا منطقي كونها الشهادة المطلوبة للحصول على الشهادات المهنية في الجزائر. ثم تليها فئة حاملي شهادة الدكتوراه والذي قدر عددهم بـ 16 استمارة أي بنسبة 34%، وفي الأخير فئة حاملي شهادة الماجستير الذي قدر عددهم بإستمارة واحدة ذات النسبة 22%.

## 3.3.3. الوظيفة

اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من خلال البرنامج الاحصائي SPSS، ستقوم بمعرفة الفئة الغالبة حسب الوظيفة والتي تظهر في الجدول التالي:

جدول (4): إجابات عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
أستاذ جامعي	17	36.2	36.2
محافظ حسابات	29	61.7	97.9
خبير محاسبي	01	02.1	100
المجموع	47	100	

المصدر: من إعداد الباحثان على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول أعلاه الفئة الغالبة في الإجابات على الاستمارات، حيث تعبر النسبة المستخرجة من البرنامج الإحصائي على أن فئة محافظ الحسابات والمقدرة بـ 29 إجابة تقدر بنسبة 61.7%، أما فئة الأستاذ الجامعي فقد بلغت عدد الإجابات بـ 17 إجابة من أصل 47 إجابة بنسبة قدرت بـ 36.2% أما بالنسبة لفئة خبير محاسبي فقدرت عدد الإجابات بإجابة واحدة بنسبة 02.1%.

## 4.3.3. الخبرة المهنية

من أجل معرفة إجابات الفئة المهنية تم وضع أربعة فئات وفق حالات محددة من أجل التوضيح أكثر وهذه الفئات مقسمة كما يلي بحسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (05): إجابات عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الفئة المهنية	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
أقل من 5 سنوات	03	06.4	06.4
من 5 الى 10 سنوات	15	31.9	38.3
من 10 الى 15 سنة	16	34.0	72.3
أكثر من 15 سنة	13	27.7	100
	47	100	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتقاد على مقترحات برنامج SPSS

كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن الفئة الغالبة من فئة 10 الى 15 سنة والتي قدرت بـ 16 إجابة بنسبة قدرت بـ 34%، وفي المرتبة الثانية فئة من 5 الى 10 سنوات المقدرة بـ 15 إجابة بنسبة 31.9% إجابة بنسبة قدرت بـ 27.7% أما في المرتبة الأخيرة كانت لفئة أقل من 5 سنوات بـ 3 إجابات بنسبة 06.4%.

## 4.3. تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

بعد الحصول على الاستمارات والبيانات اللازمة تم إدخال هذه الأخيرة على برنامج الإحصائي spss 24 ودراسة معامل إثبات الاستبيان معامل كرونباخ ودراسة أيضا خصائص عينة الدراسة كل من عينة الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية. تم التطرق في هذه المرحلة من الدراسة إلى تحليل البيانات ومعرفة الاتجاه العام لأفراد العينة بغية الوصول إلى إجابات مقنعة وبلوغ الهدف المسطر لهذه الدراسة وهو معرفة مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية.

مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة

1.4.3. تحليل نتائج المحور الأول

بعد إدخال كل الإجابات المتحصل عليها من البرنامج الإحصائي SPSS ودراسة المؤشرات الإحصائية كالمتوسط الحسابي والأهمية النسبية التي تساعد على التحليل تم الوصول إلى نتائج التحليل الموضحة في الجدول التالي.

الجدول (06): تحليل نتائج الإستبيان الخاص بالمحور الأول بدراسة الإجراءات اللازمة لكتابة وصياغة تقرير المراجعة

المؤشرات الإحصائية				الإجابات						ت	الفقرات
الاتجاه العام	الأهمية النسبية	مستوى الدلالة	تقيمة	المتوسط الحسابي	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	ت %	
موافق	79.6	0.000	33.238	3.98	01 02.1	01 02.1	07 14.9	27 57.4	11 23.4	ت %	يجب ان يبين مراجع الحسابات ان ادلة الاثبات التي حصل عليها كافية ومناسبة لإبداء الرأي
موافق	78.2	0.000	43.317	3.91	00 00	00 00	11 23.4	29 61.7	07 14.9	ت %	المعلومات المالية والمحاسبية المعروضة في القوائم المالية مفهومة وقابلة للمقارنة
موافق	80.4	0.000	37.412	4.02	01 02.1	01 02.1	03 06.4	33 70.2	09 19.1	ت %	الموازنات التقديرية الموضوعية من طرف الإدارة معقولة في نظر مكتب المراجعة
موافق	74.0	0.000	30.511	3.70	01 02.1	03 06.4	10 21.3	28 59.6	05 10.6	ت %	مراجعة الإجراءات المالية والمحاسبية وإجراءات الموارد البشرية والإجراءات التشغيلية والتأكد من فعاليتها
موافق	81.8	0.000	42.839	4.09	00 00	02 04.3	02 04.3	33 70.2	10 21.3	ت %	القوائم المالية تفصح بشكل ملائم عن القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعمول بها
موافق	77.8	0.000	47.597	3.89	00 00	00 00	10 21.3	32 68.1	05 10.6	ت %	يجب ان يكون لتقرير المراجع عنوان يدل بشكل واضح على انه تقرير مراجع حسابات مستقل
موافق	83.4	0.000	37.569	4.17	00 00	02 04.3	04 08.5	25 53.2	16 34.0	ت %	ضرورة تأريخ التقرير المتضمن البيانات المالية المعدة خلال السنة المالية
موافق	83.8	0.000	72.249	4.19	00 00	00 00	00 00	38 80.9	09 19.1	ت %	توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة لاعطاء الصيغة القانونية لهذا التقرير ومدى صدق القوائم المالية
موافق	79.87			3.9937	المتوسط العام لأسئلة المحور الأول						

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS

يمكن الملاحظة من خلال نتائج التحليل في الجدول أعلاه أن معظم الإجابات موافقة لما جاء في مضمون معيار المراجعة الدولي 700، كما أن الإتجاه العام لإجابات المهنيين والأكاديميين كانت موافقة لما نص عليه معيار المراجعة الدولي 700 من إجراءات لازمة لكتابة وصياغة تقرير المراجعة. ومن خلال النتائج السابقة يمكن من القول أن:

- تشير نسبة 23.4% والمقدرة بـ 11 إجابة من أصل 47 إجابة بالموافقة الشديدة على أن يجب أن يبين مراجع الحسابات أن أدلة الإثبات التي تحصل عليها كافية ومناسبة لإيداء الرأي وتشير أيضا بنسبة 57.4% بالموافقة على هذا السؤال أما الإجابات المحايدة بلغت 7 إجابات بنسبة 3% أما فيما يخص الإجابات المعارضة والمعارضة بشدة وكانت إجابة واحدة بنسبة 02,1% لكليهما وقدر المتوسط الحسابي لهذا السؤال بـ 03,98 الذي ينتمي إلى فئة (3,40-4,19) أي الاتجاه العام موافق وبلغت نسبة للأهمية النسبية لهذا السؤال 79,6% هذا يعني أن هذا الإجراء مهم بالنسبة لمراجع الحسابات.
- بلغت نسبة الإجابات الموافقة التي تعبر عن 29 إجابة من أصل 47 وبلغت نسبة الإجابات الموافقة بشدة 14,9% المقدرة بـ 07 إجابات على أن المعلومات المحاسبية والمالية المعروضة على القوائم المالية مفهومة وقابلة للمقارنة وكانت 11 إجابة محايدة لهذا السؤال أما بالنسبة للإجابات المعارضة والمعارضة بشدة كانت معدومة. ولهذا تحصلنا على متوسط حسابي قدرة 3,91 الذي يدل على اتجاه عام موافق ونسبة مهمة قدرها 78,2%.
- تعتبر نسبة 70,2% موافقة بسؤال الموازنات التقديرية الموضوعية من طرف الإدارة معقولة في نظر مكتب المراجعة ونسبة 19,1% موافقة بشدة لهذا السؤال أما فيما يخص الإجابات المحايدة كانت 3 إجابات بنسبة 06,4% والإجابات المعارضة والمعارضة بشدة كانت نسبتها متساوية تقدر بـ 02,1%، ومن خلال هذه المؤشرات تحصلنا على متوسط حسابي 4,02 الذي ينتمي إلى المجال (3,40-4,19) الذي يعبر على اتجاه العام بالموافقة وقدرت الأهمية النسبية بـ 80,4%.
- مراجعة الإجراءات المالية والمحاسبية وإجراءات الموارد البشرية والإجراءات التشغيلية والتأكد من فعاليتها كانت موافقة بنسبة 59,6% المقدرة بـ 28 إجابة من أصل 47. وكانت الإجابات الموافقة بشدة 5 إجابات بنسبة 10,6% و 10 إجابات محايدة بنسبة 21,6% و 03 إجابات معارضة وإجابة واحدة معارضة بشدة حيث تحصل الباحثات على متوسط حسابي 3,70 الذي ينتمي إلى المجال (3,40-4,19) الذي يدل على اتجاه العام موافق وأهمية نسبية مقدرة بـ 74,0%.
- توضح نسبة 21,3% المقدرة بـ 10 إجابات بالموافقة بشدة على أن القوائم المالية تفصح بشكل ملائم على القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعمول بها ونسبة 70,2% بالموافقة وبنسبة 04,3% للإجابات المحايدة والإجابات المعارضة، أما بالنسبة للإجابات المعارضة بشدة فكانت معدومة، المتوسط الحسابي المتحصل عليه 4,09 الذي ينتمي إلى المجال (3,40-4,19) موافق وأهمية نسبية تقدر بـ 81,8%.
- قدرت نسبة 68,1% المقدرة بـ 32 إجابة من أصل 47 بالمواقعة على أن يجيب لتقرير المراجع عنوان بدل شكل واضح على أنه تقرير مراجع حسابات مستقل ونسبة 10,6% بالموافقة بشدة. وكانت نسبة 21,3% محايدة أما الإجابات المعارضة والمعارضة بشدة معدومة ومنه تحصل الباحثان على متوسط حسابي 3,89 الذي ينتمي إلى المجال (3,19-4,40) الذي يعبر على إتجاه عام موافق وأهمية نسبية 77,8%.
- كما وضحت نسبة 53,2% بالموافقة ونسبة 34% بالموافقة بشدة على ضرورة تاريخ التقرير المتضمن البيانات المالية المعدة خلال السنة المالية وبلغت نسبة 8,5% الإجابات المحايدة ونسبة 04,3% للإجابات المعارضة وصفر إجابة بالنسبة المعارضة بشدة - ومتوسط حسابي 4,17 الذي ينتمي إلى المجال (3,19-4,40) الذي يعبر على الاتجاه العام موافق وبلغت الأهمية النسبية 83,4%.

مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي  
700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة

- بلغت نسبة 80,9% الموافقة لسؤال توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة لإعطاء الصيغة القانونية لهذا التقرير ومدى صدق القوائم المالية وبلغت أيضا إجابات الموافقة بشدة 19,1% أما فيما يخص الإجابات المحايدة والمعارضة والمعارضة بشدة معدومة وتحصيل الباحثان على متوسط حسابي 4,19 الذي إلى المجال (3,19-4,40) الذي يدل على اتجاه العام موافق ونسبة أهمية نسبة 83,8%.
- وبلغت الأهمية النسبية العامة للأسئلة المحور الأول 79,87% ومتوسط حسابي العام 3,9937 الذي ينتهي إلى المجال (3,40-4,19) الذي يدل على اتجاه عام موافق.

### 2.4.3. تحليل نتائج المحور الثاني

سيتم تحليل نتائج المحور الثاني المستدقة من البرنامج الإحصائي SPSS الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (07) تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الثاني مستويات مكاتب المراجعة عند صياغة تقرير المراجعة المالية ومسؤوليات الإدارة عند إعداد القوائم المالية

المؤشرات الإحصائية				الإجابات					ت	الفقرات	
الاتجاه العام	الأهمية النسبية	مستوى الدلالة	أقيمة	المتوسط الحسابي	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	ت %	
موافق	82.6	0.000	36.777	4.13	01 02.1	01 2.1	02 04.3	30 63.8	13 27.7	ت %	مسؤولية الادارة في اختيار وتطبيق السياسات والقواعد المحاسبية المناسبة
موافق	76.6	0.000	32.171	3.83	01 02.1	02 04.3	08 17.0	29 61.7	07 14.9	ت %	تقديم الادارة تقرير كامل وشامل حول نظام الرقابة الداخلية مع تحمل المسؤولية الكاملة
موافق	80.4	0.000	37.412	4.02	01 02.1	01 02.1	03 06.4	33 70.2	09 19.1	ت %	مسؤولية الادارة عن تصحيح الاخطاء الجوهرية المثبتة من طرف المراجع الخارجي
موافق	74.0	0.000	30.511	3.70	01 02.1	03 06.4	10 21.3	28 59.6	05 10.6	ت %	مسؤولية الادارة عن محتوى ما تضمنته القوائم المالية من اخطاء واحتياالات وغش
موافق	82.2	0.000	35.786	4.11	01 02.1	01 02.1	03 06.4	29 61.7	13 27.7	ت %	مسؤولية المراجع الخارجي في ابداء رايه حول تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية الخالي من الاخطاء الحسابية والاطعاء الجوهرية بعد التأكد منه
موافق	78.2	0.000	49.253	3.91	00 00	02 04.3	03 06.4	39 83.0	03 06.4	ت %	يجب ان يبين المراجع الخارجي في تقريره ان عملية المراجعة تمت وفق معايير المراجعة الدولية
موافق	79.2	0.000	34.828	3.96	01 02.1	01 02.1	06 12.8	30 63.8	09 19.1	ت %	مسؤولية المراجع الخارجي الالتزام بالمتطلبات الاخلاقية اثناء قيامه بعملية المراجعة وابداء الراي المحايد والتزيه عند كتابة التقرير
موافق	79.6	0.000	44.897	3.98	00 00	01 02.1	06 12.8	33 70.2	07 14.9	ت %	لا يعتبر المراجع الخارجي مسؤولا من اعداد القوائم المالية وغير مسؤولا عن حماية اصول المؤسسة
موافق	79.1			3.955	المتوسط العام لأسئلة المحور الثاني						

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS

حسب النتائج السابقة يمكن القول أن:

- يشير العدد 30 المقدر بنسبة 63,8% لموافقة الأفراد لمسؤولية الإدارة في إختيار وتطبيق السياسات والقواعد المحاسبية المناسبة ونسبة 27,7% بالموافقة بشدة وتشير نسبة 04,3% إلى الإجابات المحايدة ونسبة 02,1% بالنسبة للإجابات المعارضة والمعارضة بشدة ويشير المتوسط الحسابي 4,14 التي ينتهي في المجال (3,40-4,19) الذي يعكس الاتجاه العام المرافق والأهمية النسبية تقدر بـ 82,6%.
- حصل الباحثات على تسيية 61,7% الموافقة لتقديم الإدارة تقرير كامل وشامل حول نظام الرقابة الداخلية مع تحمل المسؤولية الكاملة ونسبة 14,9% بالموافقة بشدة على هذا السؤال، وبنسبة 7% للإجابات المحايدة وإجاباتان معارضتان وإجابة واحدة معارضة بشدة وتحصل الباحثان على متوسط حسابي 3,83 الذي ينتهي إلى فئة المجال (3,40-4,19) والذي يدل على إتجاه العام موافق وأهمية نسبته مقدر بـ 76,2%.
- عبرت إجابة 33 فرد المقدر بنسبة 70,2% بالموافقة عن مسؤولية الإدارة عن تصحيح الأخطاء الجوهرية المثبتة من طرف المراجع الخارجي ونسبة 19,1% بالموافقة بشدة ونسبة 06,4% بالنسبة للإجابات المحايدة ووجابة واحدة بنسبة 02,1% بالنسبة للإجابات المعارضة والمعارضة بشدة. أما المتوسط الحسابي فقد بـ 4,02 الذي ينتهي إلى المجال (3,40-4,19) الذي يعبر عن الإتجاه العام موافق وقدرت نسبة الأهمية النسبية بـ 80,4%.
- تعد نسبة 59,6% إجابة لسؤال مسؤولية الإدارة عن محتوى ما تضمنته القوائم المالية من أخطاء واحتيالات وغش موافقة ونسبة 10,6% موافقة بشدة أما نسبة 21,3% فكانت محايدة بشدة، أما المتوسط الحسابي فقد بـ 3,70 الذي ينتهي إلى فئة المجال (3,40-4,19) الذي يعبر عن الإتجاه العام موافق وأهمية نسبية مقدر بـ 74%.
- تؤكد نسبة 27,7% بالموافقة على مسؤولية المراجع الخارجي في إيداء رأيه حول تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية الخالي من الأخطاء الحسابية والأخطاء الجوهرية بعد التأكد منه ونسبة 27,7% المقدر بـ 13 إجابة بالموافقة بشدة أما نسبة 06,4% كانت اجابات محايدة ونسبة 02,1% للإجابات المعارضة والمعارضة بشدة، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي بلغ 4,1 الذي ينتهي إلى المجال (3,40-4,19) الذي يعبر عن الرأي أو الإتجاه العام موافق ونسبة الأهمية النسبية لهذا السؤال تقدر بـ 82,2%.
- طغت نسبة 83,0% بالموافقة على وجوب أن يبين المراجع الخارجي في تقريره أن عملية المراجعة تمت وفق معايير المراجعة الدولية ونسبة 6,4% متساوية بين إجابات الموافقة بشدة والمحايدة ونسبة 04,3% للإجابات المعارضة وصفر إجابة بالنسبة للإجابات المعارضة بشدة وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 3,91 الذي يعبر عن الاتجاه العام موافق وأهمية نسبية بـ 78,2%.
- تدل نسبة 63,8% بالموافقة على مسؤولية المراجع الخارجي بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية أثناء قيامه بعملية المراجعة وإيداء الرأي المحايد والنزاه عند كتابة التقرير ونسبة 19,1% للإجابات الموافقة بشدة ونسبة 12,8% بالنسبة للإجابات المحايدة ونسبة 02,1% بالنسبة للإجابات المعارضة والمعارض بشدة، أما فيما يخص المتوسط الحسابي قدر بـ 3,96 الذي ينتهي إلى المجال (3,40-4,19) الذي يعبر عن الاتجاه العام موافق ونسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 79,6% التي تعبر على أهمية السؤال المطروح.

## مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي 700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة

- كانت أكثر اجابات السؤال الذي لا يعتبر المراجع الخارجي مسؤولا عن إعداد القوائم المالية وغير مسؤولا عن حماية أصول المؤسسة بالموافقة حيث بلغت نسبة 70.2% ونسبة 14.9% للإجابات بالمرافقة بشدة ونسبة 12.8% للإجابات المحايدة وإجابة واحدة معارضة وصفرة إجابة معارضة بشدة ومتوسط حسابي 3,98 الذي ينتمي إلى المجال (3,40-4,19) الذي يعبر عن الإتجاه العام الموافق ونسبة للأهمية النسبية بـ 79.6%.
- أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام للمحور الثاني بلغ المتوسط الحسابي 3,955 الذي يعبر عن الاتجاه العام الموافق والأهمية النسبية العامة للمحور الثاني قدرت بـ 79,1% التي تؤكد أن كل الأسئلة مهمة.

### 5.3. اختبار الفرضيات

للإجابة على فرضيات الدراسة المطروحة ومن خلال تحليل النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجداول السابقة للمحور الأول والمحور الثاني يمكننا القيام باختيار استودنت من أجل إثبات أو رفض صحة الفرضيات.

#### 1.5.3. إختبار الفرضية الأولى

من خلال اختبار أسئلة المحور الأول التي لها علاقة مباشرة بالفرضية عبر T استودنت والغرض منها إثبات صحة أو رفض الفرضية المذكورة في السؤال التالي: هل يمكن لمكاتب المراجعة التقيد بالإجراءات اللازمة لصياغة وتقرير المراجعة المالية حسب ما نص عليه معيار المراجعة الدولي رقم 700؟

- H0: لا يتقيد المراجع الخارجي بإجراءات معيار المراجعة الدولي 700.
- H1: التقيد بإجراءات المعيار المراجعة الدولي 700 لها إنعكاس إيجابي في صياغة تقرير المراجعة المالية والإجابة على هذه الفرضية قام الباحثان بإختبار أسئلة المحور الأول والتي لها علاقة مع السؤال المطروح للإختبار استودنت بدلالة (0,05) حيث يمكن توضيح النتائج في الجدول (06).
- أفادت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة استودنت للأسئلة المقترحة في المحور الأول والتي لها علاقة بالفرضية الأولى أن مستوى الدلالة 0,000 أقل من المستوى الحرج 0,05.
- فهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن التقيد بإجراءات معيار المراجعة الدولي 700 له انعكاس إيجابي في صياغة وكتابة التقرير المراجعة المالية.

#### 2.5.3. اختبار الفرضية الثانية

- فيما يخص الفرضية الثانية تم إخضاع أسئلة المحور الثاني لإختبار استودنت للتحقق من صحة أو رفض الفرضية التي تنص على إمكانية الإلتزام بمسؤوليات مكاتب المراجعة الخارجية عند صياغة التقرير ومسؤوليات الإدارة في إعداد القوائم المالية.
- H0: لا يمكن التقيد بهذه المسؤوليات.
  - H1: نعم يمكن التقيد بهذه المسؤوليات عند كتابة التقرير وإعداد القوائم المالية.
- وللإجابة على هذه الفرضية قام الباحثان باختيار استودنت لأسئلة المحور الثاني كما هو موضح في الجدول رقم (07) إستنادا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة استودنت للأسئلة المقترحة في المحور الثاني التي لها علاقة بالفرضية الثانية أن مستوى الدلالة 0,000 أقل من المستوى الحرج 0,05 ولذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أن مسؤوليات المراجع ضرورية عند كتابة التقرير ومسؤوليات الإدارة في إعداد القوائم المالية.

## 4. خاتمة

تعد مرحلة كتابة وصياغة تقرير المراجع الخارجي أهم نقطة بالنسبة للمراجع الخارجي كنقطة نهاية المهمة التي يعبر فيها عن رأيه المحايد والنزيه والمعتبر بصدق على محتوى البيانات للقوائم المالية والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ولأصولها وعن مدى إلتزام الإدارة بالقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها من خلال الدراسة الميدانية التي خصت بعض مكاتب المراجعة اتفق الجميع على أن الإلتزام بمحتوى ومضمون معيار المراجعة الدولي 700 مهم جدا في كتابة وصياغة تقرير المراجعة المالية مع الإلتزام بمسؤوليات المراجع الخارجي والالتزام بمسؤوليات الإدارة عند إعداد القوائم المالية:

## 1.4. نتائج الدراسة

- ❖ تكمن أهمية معيار المراجعة الدولي 700 في مدى تطبيق الإجراءات المنصوص عليها ويجب التقيد بتطبيقها في عملية المراجعة؛
- ❖ إتفق معظم أفراد عينة الدراسة على أن الإجراءات المتخذة والالتزام بالمسؤوليات عند كتابة التقرير وإيجاد القوائم المالية فعالة ومناسبة لأي مؤسسة اقتصادية؛
- ❖ أكد كل أفراد الدراسة على أن اعتماد الفرضية الصفريّة خاطئة وغير ممكنة وأن التقيد بإجراءات المعيار واجب اتخاذها في عملية المراجعة.

## 2.4. التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلاص هذه الدراسة يمكن إعطاء التوصيات الموالية:

- ❖ أهمية الإحتكاك بمكاتب المراجعة الحائزة على خبرة ميدانية والاستفادة من هذه الخبرات؛
- ❖ رورة التقيد بالإجراءات الجديدة وتحيين المعلومات المحاسبية ومعايير المراجعة؛
- ❖ يجب تحسين واقع المهنة المراجعة من أجل الرفع من فعالية الأداء.

## 5. المراجع:

1. أحمد حلمي جمعة. (2000)، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد اخلاقيات المهنة، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
2. أحمد عمري. (2021)، تقرير المدقق الخارجي بين المعيار الجزائري للتدقيق 700 ونظيره الدولي، كلية العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد: 21، العدد: 2، ص: 478.
3. أمين السيد أحمد لطفي. (ماي 2007)، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، ص: 673.
4. بلال شيخي، سامية فقير. (2020)، مخاطر التدقيق المحاسبي، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر المجلد 03، العدد 01، جوان 2020. 384-373.
5. حسام الدين حسن. (2022)، معيار التدقيق الدولي 700 حول تكوين رأي وإعداد تقرير تدقيق حول البيانات المالية جمعية المحاسبين القانونيين السورية (ASCA)، متاح على، [ASCA\\_Si\) /download/PDF/ seminais / lecture2011.2.3.PDF](https://www.asca-si.org/download/PDF/seminais/lecture2011.2.3.PDF).
6. سليم بلال، بلال شيخي. (2021)، تبني إستراتيجية التخصص المهني لمحافظ الحسابات ودورها في التنبؤ بقدرة الشركات على الاستمرار مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021. 548-539.

مدى استجابة مكاتب المراجعة في إعداد تقرير مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية حسب معيار المراجعة الدولي  
700 تكوين رأي وإعداد تقرير مراجعة القوائم المالية: دراسة عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر العاصمة

7. قادري عبد القادر. (2016)، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في كيفية إعداد تقرير المدقق، مجلة الدراسات المعمقة الاقتصادية REECAP، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس قروية مستغانم الجزائر، العدد الثاني.
8. محمد السيد سرايا. (2007)، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، كتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
9. محمد أمين لعروم، سامية فقير. (2020)، تطبيق المدقق الخارجي لمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكدات الخارجية في الممارسات المهنية المحلية-دراسة استقصائية لعينة من المهنيين-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020. 356-341.
10. محمد سمير الصبان. (2002)، المراجعة الخارجية للمفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
11. محمد ياسين بن دغي، بلال شيخي. (2021)، مدى تطبيق مدقق الحسابات معيار التدقيق الدولي 240 "مسؤولية المراجع عن دراسة الغش عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية" حالة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2021. 152-133.
12. Billal CHIKHI, Samia FEKIR, Les normes comptables Internationales: choix ou obligation?, (2017), Journal of business and finance economy, Université d'El Oued, Algérie, 2(2), 97-110